

# التأليف الأصولي عند قدامى الأصوليين والمعاصرين

الأستاذ المشارك د. صالح قادر كريم الزنكي

قسم الفقه وأصول الفقه  
الجامعة الإسلامية العالية - ماليزيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

إذا تباغت أثينا بنابغتها أرسطو طاليس لأنه أول من ابتكر علم المنطق، ووضع قواعده التي تسري في الحياة العلمية إلى يومنا هذا، فلا لوم على بغداد لو تباغت بالإمام الشافعي الذي يعدّ أول من ألف كتاباً في علم أصول الفقه. وتتابع التأليف في هذا العلم في كل عصر، واصطبغ كل مؤلف بصبغة ذلك العصر الذي ألف فيه، فحمل في طياته إشكاليات علمية معينة، وكانت لغة التأليف معقدة حتى بلغت حد الإلغاز، ولئن كانت تلك الكتب مفهومة لدى الدارسين والباحثين في تلك العصور، فإنها لم تعد مفهومة في عصرنا الحاضر، كما أنّ ثمة إشكاليات علمية أصولية جديدة الميلاد، وهي تتقاضى نظراً ثاقباً راجحاً، ومن هنا أدرك المعاصرون هذه

الحاجات العلميّة، فبادروا إلى تلبيتها بما يتناسب ومتطلبات الجيل الصّاعد، وهذا الصّنيع بعث الحياة إلى علم الأصول من جديد، وأنقذه من الموت شبه المحتّم.

بيد أنّ هناك عشرات وهفوات رافقت جلّ تلك المؤلّفات المعاصرة إن لم نقل كلّها، وعليه فخصّصنا هذه الدّراسة لكشف معالم التّأليف لدى قدامى الأصوليّين والمعاصرين، سواء كانت تلك المعالم إيجابيّة أم سلبية بغية تبني المّعلم الإيجابيّ منها وتوظيفه، وتجاوز السّلبيّ منها واستتصاله.

والحديث عن تلك المعالم في المحاور الآتيّة:



## المحور الأول:

### الطريقة التي اعتمدها في التأليف

غير خافٍ على دارس علم أصول الفقه أنَّ للأصوليين مناهج متعددة في التأليف الأصولي، وهي تتمثل في منهج الحنفية (منهج الفقهاء) ومنهج الشافعية (منهج المتكلمين)، ومنهج الجمع والتوفيق بين المنهجين السابقين (منهج الحنفية والشافعية). وكلُّ منهج من هذه المناهج استهدف توحيد طرق استنباط الحكم الشرعي، ومن ثمة توحيد فهم المستنبطين أو تقريبه، كما استهدف تخليص الاجتهاد من براثن النزعات الشخصية وغير المنهجية، وابتغى الصعود بقواعد الأصول إلى مدارج الموضوعية والتجريد، لتكتسب تلك القواعد صفة العموم والثبات والاطراد.

جدير بالذكر أنَّ تلك المناهج قد قطعت أشواطاً لا بأس بها في تحقيق ما ترنو إليه، بيد أنها لم تبلغ منتهاها، ولم ترق إلى المستوى المأمول والمعقود عليها الأمل، وذلك لاصطباغ كثيرٍ من تلك القواعد الأصولية بالظن، فتمخض عن ظنيّتها اختلاف في تقريرها والتسليم بها، زد على ذلك أنَّ جملةً منها لم تتحرر ابتداءً من سلطان المذهب الفقهي، حتى وصل الأمر في أحيانٍ إلى تبادل الأدوار، فبدلاً من أن تكون القاعدة الأصولية هي الحاكمة على الفروع، أضحت محكومةً بها، وإذا ترتبت على أعمال القاعدة مخالفة فرع فقهي شكّلت القاعدة بالشكل الذي تتفق معه،

بالتَّعْدِيلِ والحذف والزيادة والتَّغْيِيرِ، حتى آل الأمر إلى أن أصبحت مراعاة تلك الفروع الفقهيَّة هي ميزان الأصول، كما هو الحال في منهج الحنفية.

في حين وصل تجريد بعض تلك القواعد إلى تجاوز بعض البدهيات والواقع، وذلك ببنائها على استدالاتٍ وممكناتٍ عقليةٍ محضة، فتقرَّرَ فيها جواز التَّكْلِيفِ بالمحال، وجواز اختراق النَّسخِ الأحكامَ كُلِّها عقلاً، وعدم وجوب شكر المنعم بالعقل، وغير ذلك من القضايا الماثورة في علم الأصول، وهذا ما كان عليه منهج الشافعية (المتكلمين). ومن هنا أدرك بعض الأصوليين قديماً وحديثاً هذه الثَّغرات في واقع الاستدلال الأصولي، فبدلوا جهداً مشكوراً لسدِّها، وذلك من خلال الاستعاضة عن تلك القواعد الاستدلالية الظنيَّة بقواعد أخرى استدلالية قطعية، أو قربية من القطع.

ثمَّ جاء دور الإمام الغرناطي الأندلسي أبي إسحاق الشَّاطِبي (ت ٧٩٠هـ) ليخصَّص كتابه: «الموافقات» لمقاصد الشَّارِع بالتَّنْظِيرِ لها كما في الجزء الثاني منه، أو بتطبيقها عملياً كما في بقية أجزائه، وقد شجَّع الشَّاطِبي على إعادة الحياة والنَّشاط إلى القواعد الأصولية ومباحثها على ضوء مقاصد الشَّارِع بسبب قطعية تلك المقاصد وثباتها ورسوخها التشريعي، فضلاً عن أنَّها تضطلع بدور تهيئة الأرضية المناسبة لالتقاء الرؤى الاجتهادية والأحكام المختلفة في مسألة واحدة، ومما ورد عنه في هذا الشأن قوله: «كون الشَّارِع قاصداً للمحافظة على القواعد الثلاث: الضرورية، والحاجية، والتحسينية، لا بدَّ عليه من دليل يستند إليه، والمستند إليه في ذلك إمَّا أن يكون دليلاً ظنياً أو قطعياً. وكونه ظنياً باطلاً، مع أنَّه أصلٌ من أصول الشريعة، بل هو أصل أصولها، وأصولُ الشريعة قطعية، حسبما تبين في موضعه، فأصولُ أصولها أولى أن تكون قطعية. ولو جاز إثباتها بالظنِّ لكانت الشريعة مظنونة أصلاً وفرعاً، وهذا باطل. فلا بدَّ أن تكون قطعية، فأدلُّها قطعية بلا بدَّ»<sup>(١)</sup>.

(١) الموافقات للشَّاطِبي (٣٧/٢ - ٣٨).



هذا ومنهج التأليف في علم الأصول في عصرنا الحاضر لا يخرج عن أحد هذه المناهج الثلاثة، وإن كان أشبه بمنهج الجمع بين المنهجين<sup>(١)</sup>.



(١) أصول الفقه للأستاذ محمد أبي زهرة، أصول الفقه للشيخ محمد الخضري بك؛ أصول الفقه الإسلامي في نسبجه الجديد للدكتور مصطفى الزلمي؛ الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبدالكريم زيدان، المذهب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور عبدالكريم النملة، المصطفى لابن الوزير؛ أصول الفقه الإسلامي للدكتور مصطفى شلبي؛ أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي؛ الخطاب الشرعي وطرق استثماره للدكتور إدريس حمادي؛ الوجيز في أصول الفقه للدكتور محمد حسن هيتو، وغيرها من الكتب الأصولية المعاصرة.

## المحور الثاني:

## تقديم تصوّر أوليّ عام عن الكتاب

اهتم الأصوليون القدامى اهتماماً كبيراً بعنوان كتابهم حتى يكون معبراً بصدق عن محتواه ومضمونه، كما تفنّنوا - وإن بلغ تفنّن بعضهم في أحيان إلى حد الإسراف - في اختيار الألفاظ المركزيّة التي يطوف حولها ذلك التّأليف، ثمّ دخلوا في ديباجة الكتاب وأبرزوا فيها قدراتهم البلاغيّة والتّعبيريّة ذات السّجع الأنيق التي يتذوقها صاحب الحس الأدبيّ، كما أظهروا فيها امتلاكهم ناصية تفاصيل مفردات الدّراسة، وقدموا فيها تصوّراً عاماً حول تقسيم الكتاب وترتيب مفرداته، والأساس الذي تمّ تقسيم الكتاب وترتيبه عليه، فمنهم من جعل تقسيمه للكتاب تقسيماً عقلياً، وهو ما يجزم العقل بمجرد تصور أقسامه بالانحصار المقسم فيها<sup>(١)</sup>، بأن يكون التّقسيم دائراً بين التّفي والإثبات، أو ما هو بمنزلة لهما، وهو المختار في التّقسيم حيث يضمن عدم التّداخل بين الأقسام وتجنب التّكرار والحشو<sup>(٢)</sup>. ومنهم من جعل تقسيمه استقرائياً وهو ما لا يجزم العقل بمجرد تصور أقسامه بالانحصار المقسم فيها، بل يحتاج في الجزم بالانحصار إلى تتبع واستقراء<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكلبي، حسن باشا زاده، ص ٨٥.

(٢) الصّلة بين علم المنطق والقانون، الزّلمي، ص ٣١.

(٣) رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، محمد محيي الدّين، ص ٢٤.



معلوم أنَّ تسلسل الأفكار وحسن عرضها إن دلَّ على شيء فإنَّه يدل على انعكاس تامٍّ لوضوح الموضوع في ذهن المؤلف، كما أنَّ العرض المشوَّش غير المرتب يدل على خلاف ذلك، ولذلك أشاد العلماء بأهمية الترتيب بين مفردات الكتاب وتماسك أجزائه وربط بعضها ببعض، فهذا إمام الحرمين يقول في هذا الصدد: «فإنَّ معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك مضمون العلوم القطعية»<sup>(١)</sup>. ويقول الإمام الغزالي في مستصفاه: «أتيت فيه بترتيب لطيف عجيب يطلع الناظر في أوَّل وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارج النظر فيه، فكلَّ علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه فلا مطمع له في الظفر بأسراره ومباغيه»<sup>(٢)</sup>. كما أنَّ صاحب كتاب «المعتمد في أصول الفقه» عقد باباً مستقلاً لبيان ترتيب كتابه بعنوان: «باب: ترتيب أبواب أصول الفقه»<sup>(٣)</sup>.

فحسن العرض واستيعاب القضية الأصولية وأطرافها، وبيان الخيوط الرابطة فيما بينها دلَّ بلا ريب على تمتع أولئك الأصوليين القدامى بقابليات أصولية هائلة جعلتهم أهلاً للإمامة في الأصول، وقيداً لإطلاق العنان لكلِّ باحث في الأصول من أن يشرع في التأليف الأصولي وهو فاقد لهذا العلم وآلته، أو غير ملِّم به.

أمَّا المعاصرون فقد أشار كثير منهم إلى تقسيم كتابه، بيد أنَّهم لم يبينوا الأساس الذي تمَّ تقسيم الكتاب عليه، هل هو اعتمد على التَّقسيم العقلي أو اعتمد على التَّقسيم الاستقرائي، وأنَّ عدداً كبيراً منهم، أو كلَّهم، تأثروا بطريقة الإمام الغزالي في تقسيم كتابه «المستصفى»، فقسَّموا كتبهم إلى

(١) البرهان (١/٣٦٥).

(٢) المستصفى، ص ١٤.

(٣) المعتمد، أبو الحسين المعتزلي (١/٨).



مقدمة في طرق التأليف الأصولي، ثم شرعوا في الحديث عن الحكم الشرعي، وأدلته، وطرق استنباطه، وأخيراً تكلموا عن الاجتهاد والإفتاء والتقليد.

أمّا من حيث الأسلوب والتّعبير فإنّ القارئ لا يشعر باختلاف مشهود بين الأسلوب الأدبيّ الذي كُتبت عليه المقدّمة وبين فصول الكتاب ومباحثه.







## المحور الثالث:

### المسلك الكلامي وتأثيره في التأليف الأصولي

أغلب المصادر الأصولية القديمة مصطبغة بالصُّبغة العقديّة للمؤلف، وبناءً على هذا ينبغي للدارس أن يكون على علم تامّ بتلك المسائل حتى يتمكن من توجيه المباحث الأصولية توجيهاً صحيحاً، ولا يتقوّل على أحد منهم، ومما يؤكّد هذا الكلام ما أورده الإمام السمرقندي (ت ٥٤٠هـ) في كتابه «ميزان الأصول» حيث قال: «اعلم أنّ علم أصول الفقه والأحكام فرعٌ لعلم أصول الكلام، والفرع ما تفرّع من أصله، وما لم يتفرّع منه فليس من نسله، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف في هذا الباب على اعتقاد مصنف الكتاب»<sup>(١)</sup>.

فعلى سبيل المثال عرّف المعتزلة الأمر بأنّه الطُّلب، والطُّلب هو الإرادة، ولا معنى لكونه طلباً إلاّ كونه مريداً، فالإرادة شرط أساس في كونه أمراً كما عبّر عن ذلك القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) في كتابه «المغني»<sup>(٢)</sup>. فمن لم يطّلع على العقيدة الاعتزالية فإنّه لا يدري لماذا عرّفوا الأمر على هذا النحو، والقضيّة عبارة عن نفهم الكلام النفسي، وهذا ما قال به الأشاعرة والماتريدية، لذلك جاء تعريفهم بما يدلّ على إثبات الكلام النفسي.

(١) ميزان الأصول، السمرقندي، ص ١.

(٢) المغني، القاضي عبد الجبار، (١٠٧/١٧).

## علم المنطق وأصول الفقه

كان علم أصول الفقه في بداية مرحلته يعتمد على الحجج النصية والملكة اللسانية باللغة العربية، ولا تتطلب قواعده أكثر من ذلك، حتى جاء عصر تبني المنطق الأرسطوطاليسي واستولى على الكتب الأصولية لا سيما المؤلفة على طريقة المتكلمين فتطفل عليها، وليس هذا فحسب، بل عدّ علم المنطق معياراً للثقة بعلم عالم، أو رفع الثقة عنه، كما عبّر عن ذلك الغزالي في مقدمة مستصفاه<sup>(١)</sup>، ولهذا السبب كان ابن الوزير (ت ١٣٧٢هـ) محقّقاً حينما قال: «وَحِيلَ إِلَيَّ أَنَّ أَرَسْطُو قَدْ انْبَعَثَ مِنَ الْيُونَانِ فِي هَيْئَةِ الْقَاضِي الْأَصُولِيِّ»<sup>(٢)</sup>، الأمر الذي عقّد مباحث هذا العلم وجعله عصياً على طلبة العلم في القديم، ناهيك عن العصر الحاضر. وهذا ما تخلو منه الكتب الأصولية المعاصرة، وهو أمر حسن.



(١) المستصفى، (٥/١).

(٢) المصنف، ص ٣٣.



(المحور الخامس):

## المصادر التي اعتمدها

ما من تأليف أصولي إلا وله مصادر ومراجع اعتمد مؤلفه عليها، فيأتي منتصباً لتلك الآراء والأقوال والأدلة، أو يأتي ناقداً لها نقداً بناءً أو لاذعاً لما لا يرتضيه، أو يأتي مفضلاً لما قد أجملوه، أو مقيداً لما أطلقوه، أو مختصراً لما أطالوا فيه، أو جامعاً لما تفرق، أو مكماً لما نقص، أو معيداً لترتيب وتنظيم ما اختلط.

ومن يمعن النظر في المصادر الأصولية القديمة يجد أن هناك جملة كبيرة منها تنقل عن المصادر الأصولية التي تقدمتها من غير إشارة إلى رقم الصفحات أو الأجزاء، حيث إن تحديد رقم الصفحات والأجزاء لم تكن معهودة في زمانهم، بل من غير إشارة غالباً إلى اسم المصدر المنقول منه. ومن الأصوليين من كان يعتمد على حفظه، ولم يكن بين يديه مصدر أو مرجع يستعين به، يقول ابن السبكي (ت ٧٧١هـ) بصدد تأليف شرحه «منع الموانع على جمع الجوامع»: «ونحن من رأس القلم نكتب حيث لا كتاب ولا وقت متسع»<sup>(١)</sup>، وفي بعض الأحيان منهم من صرح بأرباب تلك الآراء والأقوال، والقاريء أو الدارس يمكنه التعرف على تلك المصادر من خلال تلك الأسماء الواردة في الكتاب وما كان لأصحابها من كتب أصولية.

(١) منع الموانع، ص ٥٩.

وجدير بالذكر أنه لم يوجّه إلى هذا الصنيع أي نقد، ذلك لثقة الناس بهم واشتبارهم بالتثبت والتيقن في الثقل، وأنهم كانوا لا يسندون قولاً لأحد إن لم يكونوا على يقين بأنه هو القائل، هذا وقد تكون مصادره في الثقل عنهم اعتماده على ما سمعه منهم في مجلس الدرس، كنقل الأقوال عن الشيخ الأستاذ، كما فعل الغزالي بالنسبة إلى بعض آراء شيخه إمام الحرمين، أو سمعه عن أبيه، كنقل ابن السبكي عن والده تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) في كتابه «جمع الجوامع»<sup>(١)</sup>.

والمنهج الأصولي في هذه النقطة لدى المعاصرين أنهم كثيراً ما ينقلون عن كتب أولئك الأئمة، أو يعتمدون على الثقل غير المباشر حالة عدم عثورهم على المصدر المباشر، وقد يعثرون عليه ومع هذا يؤثرون الثقل غير المباشر على المباشر إيثاراً للراحة على بذل الجهد والتعب، وقد يلوح للدارس تباين بين الأصوليين المعاصرين والشيخ محمد أبي زهرة في اعتمادهم على المصادر والمراجع، فإن الأخير يبدو كأنه ألف كتابه «أصول الفقه» معتمداً فيه على حفظه، لذلك لم تأت الإشارة إلى مصدر معين بعينه.



(١) جمع الجوامع، (١/٢١٢، ٢٥٥، ٤٠٨؛ ٢/٣٥٤، ٣٨٣).



## المحور (الساوس):

### إيراد الأقوال التي أوردوها

لكثير من الأصوليين القدامى - لا سيّما أولئك الذين ألفوا مختصراتٍ أصوليّةً - أسلوب خاصٌّ في إيراد أقوال الأصوليين في مسألة من المسائل الأصوليّة، وهذا الأسلوب يمتاز بالنقاط الآتية:

١ - **طي الأقوال:** قد يطوي بعض الأصوليين عدداً من الأقوال في المسألة، ولا يصرّحون بها، وذلك لأسباب، منها: أنّ كتابهم كان مبنياً على الإيجاز والاختصار، وكان غرضٌ من أغراض تأليفه إياه تسهيل حفظه على طلبة هذا العلم، أو لأنهم لم يكثرثوا ولم يعتنوا بتلك الأقوال المطوية لكونها ضعيفةً مرجوحةً، فذكروا الرّاجح من الأقوال، أو ما كانت صالحةً للاعتماد عليها، أو طووها ولم يذكروها اعتماداً على السياق وثقةً منهم بأنّ القارئ فطنٌ سيدرك صنيعة ويفهمه.

مثال ذلك ما ورد في مسألة بقاء المجلد في الكتاب والسنة على إجماله بأن لم يتضح المراد منه إلى وفاة النبي ﷺ، فقال ابن السبكي: «وفي بقاء المجلد غير مبين ثالثها الأصح لا يبقى المكلف بمعرفته»<sup>(١)</sup>. فالضمير (ها) في قوله: «ثالثها» يعود للأقوال المقدّرة في عبارته، وفيها

(١) جمع الجوامع، (١/٢٣٣ - ٢٣٤).

تصريح بأن في المسألة ثلاثة أقوال، وصرّح بتعيين الثالث الذي هو الأصحّ عنده، بأنه لا يبقى المجلّم المكلف بمعرفته على إجماله، أي ليس ثمة في التشريع نصّ تشريعيّ قد كلفنا به بقي بعد وفاة الرّسول الأكرم ﷺ مجملًا من غير بيان تفصيلي، بخلاف النصّ المجلّم غير المكلف بمعرفته، أي ما لا علاقة له بالتكليف، فيؤخذ من إirاده القول الثالث بقيد: «المكلف بمعرفته»، أنّ القولين الأولين المطويين مطلقان عن القيد المذكور، فالقول الأول هو أنّ المجلّم لا يبقى على إجماله مطلقاً، سواء كلفنا بمعرفته أو لم نكلف بها، والقول الثاني أنّه يجوز أن يبقى على إجماله مطلقاً، سواء كلفنا بمعرفته أم لم نكلف بها.

والملاحظ في كتب الأصوليين المعاصرين لا يآلف استخدام هذا الأسلوب في مؤلفاتهم، فإذا كانت في المسألة أقوال فإنّهم يتناولونها بالذّكر من غير طي.

٢ - نقل الآراء في المسألة المختلف فيها: تنوعت أساليب الأصوليين القدّامي في نقل أقوال العلماء وآرائهم، فمنهم من ينقل العبارة نفساً التي قال بها الشّخص المنقول عنه، ويصرّح باسمه، وقد لا يصرّح به، والآخر ينقل معنى العبارة، أو يحيل القارئ على الكتاب المنقول منه، أو ينقل عباراتهم مع زيادة يراها ضرورية أو حسنة، فيجتمع كلّ تلك الكيفيات في الثّقل لدى ناقل واحد، أو يجمع بعضها، وغير ذلك من الكيفيات والأساليب، والأمر الذي يهمهم وغيرهم من الباحثين والدارسين هو:

أ - الأمانة العلمية في الثّقل وإسناد الأقوال إلى قائلها: لا مزية أنّ الأصوليين القدّامي قد قطعوا في هذا الصّدّد أشواطاً قياسيةاً رائعة، فإنّ ما نقلوه عن الآخرين من الأقوال يعدّ نقلاً صحيحاً وأميناً إلى حدّ بعيد، بيد أنّ ثمة مواطن قليلة لم يوفق فيها بعض الأصوليين في عزو الأقوال إلى قائلها، وقد يكون السّبب في ذلك أنّ لذلك



الشَّخص المنقول عنه أكثر من قول، فنقل عنه هو ما ظفر به، وإن لم يشتهر به، أو لم يكن له مؤلف أصولي، فنقل عنه الرأْي بناءً على ما سمع، فيكون الوزر على الحامل والثاقل الأوَّل، أو لأسباب أخرى لم تحررها الأقلام.

فعلى سبيل المثال دون الحصر قد جانب الصَّحة والصَّواب من نقل عن الظَّاهريَّة وكذلك الإماميَّة - في مسألة خطأ المجتهد في الفروع الفقهيَّة - القول بالتأثيم، كالغزالي (ت ٥٠٥هـ)<sup>(١)</sup>؛ وابن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)<sup>(٢)</sup>؛ وابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ)<sup>(٣)</sup>؛ وآل تيمية<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام ابن قدامة: «وذهب أهل الظَّاهر وبعض المتكلمين إلى أنَّ الإثم غير محطوط في الفروع، بل فيها حق يتعيَّن عليه دليل قاطع بالنفي الأصلي إلا ما استثناه دليل سمعي قاطع»<sup>(٥)</sup>.

ومن يطالع مؤلفات أهل الظَّاهر والإماميَّة يلتقط عباراتهم ناصَّة على خلاف ذلك. فهذا ابن حزم يقول في المجتهد المخطيء: «ليس مأجوراً على خطئه، والخطأ لا يحل الأخذ به، ولكنه مأجورٌ على اجتهاده الذي هو حق، لأنَّه طلبٌ للحق... وأما خطؤه فليس مأجوراً عليه، لكنه مرفوع عنه الإثم»<sup>(٦)</sup>؛ والصَّحيح عن الإماميَّة كما أورده محمَّد تقِّي الحكيم أنَّ المجتهد المخطيء معذور غير مأثوم<sup>(٧)</sup>.

وكذلك الحال في نقله عنه في مسألة دلالة المفهوم: «قال الشافعي

(١) المستصفى، (٤٠٥/٢).

(٢) روضة الناظر، (٤١٧/٢ - ٤١٨).

(٣) التحرير، (١٩٧/٤).

(٤) المسودة، ص ٥٠٣.

(٥) روضة الناظر، (٤١٧/٢ - ٤١٨).

(٦) الإحكام، (٦٩/٥).

(٧) الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص ٦٢٣.

والإمامان دلالتهم قياسية<sup>(١)</sup>، والذي ينظر في البرهان يلمس خلاف ما عزاه إلى إمام الحرمين فقد ورد في البرهان في كتاب القياس: «إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به عن طريق الفحوى والتنبية المعلوم كإلحاق الضر وأنواع التعنيف بالنهي عن التأفيف، فهذا في الدرجة العليا من الوضوح، وقد صار معظم الأصوليين إلى أن هذا ليس معدوداً من أقسام الأقيسة، بل هو متلقى من مضمون اللفظ، والمستفاد من تنبيه اللفظ وفحواه كالمستفاد من صيغته ومبناه»<sup>(٢)</sup>.

كما أن الباحث عن آراء العلماء في مسألة مختلف فيها من خلال المقارنة يجد أحدهم في بعض الأحيان ينقل عن الآخرين رأياً بعينه من غير إضافة أو حذف أو تفصيل دون أن يصرح باسم من نقل عنه، بل من غير إشارة إليه أيضاً، ويعرف ذلك إذا كان هذا الناقل متأخراً عن المنقول عنه زماناً، ومثال ذلك ما جاء به ابن السبكي في تعريف التكليف حيث قال: «التكليف إلزام ما فيه كلفة»<sup>(٣)</sup>، ومن يتفحص كتب القدامى بحثاً عن تعريفات الأصوليين لهذا المصطلح سيقف على أن هذا التعريف لإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، وهذا نص عبارته: «والأوجه عندنا في معناه أنه إلزام ما فيه كلفة»<sup>(٤)</sup>.

ب - والنقل المباشر كلما أمكن ذلك وتيسر: الأصل والمعهود في النقل أن يكون من المصدر الأصلي، وهذا هو المقصود من النقل المباشر، إلا إذا تعذر مراجعة ذلك المصدر الأصلي والاطلاع عليه، وكان القدامى ينقلون الآراء مباشرة عن قائلها من خلال ما أفوه من كتب، أو من خلال معاينتهم لهم والسماع منهم، أما النقل غير المباشر كالنقل عن نقل عنه، فلم يكن ذا نصيب كبير، وهذا الأمر لم يكن يشكل ظاهرة أبداً، وهذا لا يعني نفي وجود النقل غير

(١) جمع الجوامع، (١/٢٤٢).

(٢) البرهان، (٢/٨٧٢).

(٣) جمع الجوامع، (١/١٧١).

(٤) البرهان، (١/١٠١).





المباشر بالمرّة، بل قد نرى ذلك، وحينئذ يتعيّن على الناقل الثّاني أن ينصّ على نقله عن الناقل الأوّل حتّى لا يقع الوزر عليه إذا لم يكن النقل بصورة صحيحة وسليمة، فمن ذلك نقل ابن السّبيكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) من كتاب «التلخيص» الذي هو مختصر كتاب «التقريب»، اختصره إمام الحرمين، وكان كتاب «التقريب» في متداول الإمام ابن السّبيكي، ودليل ذلك نقله من «التقريب» مباشرة في شرحه على منهاج البياضوي (ت ٧٩١هـ) في كتابه «الإبهاج في شرح المنهاج»<sup>(١)</sup>.

٣ - ذكر أصحاب الأقوال: الإنصاف العلمي يقتضي التصريح بأصحاب الآراء والأقوال الواردة في آية قضية من القضايا الأصولية، وكثيراً ما يصرح الأصوليون القدامى بأصحاب الآراء، ويكاد يكون هذا منهجاً لجميعهم، إلّا أنّ هناك حالات يعدلون فيها عن هذا الأسلوب، وذلك لأسباب، منها: لضعف ذلك الرأي، وأنه - في ميزانهم - لا يستحق الذكر والوقوف عنده، وذلك إما لمخالفته لأدلة نقلية أو عقلية اعتقدوها قوية وقطعية، أو لعدم بلوغ أصحابها درجة علمية تؤهلهم لهذا المنصب الأصولي، أو لطعن في سيرة أولئك وسريرتهم أو غير ذلك، فلذلك عبّروا في نقل القول عنهم بقولهم: وقال قوم، أو ذهب جماعة، وقال بعضهم، أو وقيل، وغير ذلك من العبارات.

ومثال ذلك ما قاله ابن قدامة في مسألة اجتهد الصحابة الكرام والتعبّد بالقياس في زمن النبي ﷺ: «وأنكر قومُ التّعبد بالقياس في زمن النبي ﷺ» لأنّه يمكن الحكم بالوحي الصريح، فكيف يردهم إلى الظن؟<sup>(٢)</sup>، فإنّه لم يذكر من هم هؤلاء القوم؟ وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في معرض حديثه عن

(١) الإبهاج، (١٧٦/٢).

(٢) روضة الناظر، (٤٠٨/٢).



تعارض دليلين كان أحدهما مثبتاً للحكم، والآخر نافياً له: «فالصحيح تقديم الميث، ونقله إمام الحرمين عن جمهور الفقهاء، لأنَّ معه زيادة علم، ولهذا قدّموا خبر بلال في صلاته عليه الصّلاة والسّلام داخل البيت على خبر أسامة أنّه لم يصل. وقيل: بل يقدّم النّافي. وقيل: بل هما سواء»<sup>(١)</sup>.

٤ - استخدام مصطلحات من شأنها توسيع هوة الخلاف بين العلماء: كاستعمال الحقّ في قولهم: «الحقّ في قول واحد من المجتهدين ومن عداه مخطيء، سواء كان في فروع الدّين أو أصوله»<sup>(٢)</sup> فاستعمال الحقّ غير دقيق، حيث يوحي بأنّ ما عداه من الأقوال باطلة، والباطل ضلال، وقد صرح ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) والشيّرازي (ت ٤٧٦هـ) ببطلان الأقوال الأخرى وضلالها<sup>(٣)</sup>، ومن هنا سدّت الأبواب كلّها بوجه الاتّباع إن أرادوا التّطلع على ما عند المذاهب الأخرى، وطويت مائدة الحوار واللقاء، وتلاقح الأفكار والاستفادة من الآخرين.

وظاهرة أخرى ينبغي أن يشار إليها وهي: كان بعض العلماء يتعاملون مع حجج الآخرين على أنّها شبهات تثار ضد الحقّ، فهذا العلم الكبير من أعلام المسلمين الإمام الغزاليّ سمّى أدلة المخالفين شبهات<sup>(٤)</sup>، وهو في هذا سوى بين موقفه من حجج الدّهريين المنكرين للأصول الاعتقاديّة لأهل الإسلام، وبين حجج العلماء من أهل السّنة والجماعة، وسمّى أدلة الكلّ شبهات سواء بسواء.

٥ - ذكر الأوصاف والألقاب العلميّة بدلاً عن ذكر الأسماء: قد لا تذكر الكتب الأصوليّة القديمة أسماء أصحاب الآراء الأصوليّة، وإنّما تذكر

(١) البحر المحيط، (٤/٤٦٥).

(٢) روضة الناظر، ابن قدامة، (٢/٤١٤).

(٣) الإحكام، ابن حزم، (٥/٦٨)؛ شرح اللمع، الشيّرازي، (٢/١٠٤٤).

(٤) المستصفى، (٢/٤١٥).



نوعاً وأوصافاً لهم، وبعبارة معاصرة تذكر ألقاباً علمية، وعلى الدارس الإحاطة بمعرفة هذه الأوصاف حتى يتمكن من إسناد الآراء إلى قائلها. ومثال ذلك ما ورد في كتاب «جمع الجوامع» لابن السبكي، فإنه:

كلما ذكر «الإمام» أراد به الإمام فخر الدين الرّازي (ت ٦٠٦هـ).

وكلما تحدّث عن «الشيخ الإمام» عنى به والده تقي الدين السبكي (ت ٧٥١هـ).

وكلما سرد «الإمامان» فإن مراده إمام الحرمين والإمام فخر الدين الرّازي (ت ٦٠٦هـ).

وكلما أورد «الأستاذ» قصد به أبا إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨هـ).

وإذا أطلق «الشيخ» استحضر أبا الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ).

وكلما قال «القاضي» أراد به القاضي أبا بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ).



## المحور السابع:

## منهج الأصوليين القدامى في بيان الرَّاجِح من الأقوال

تنوّعت عبارات الأصوليين القدامى في بيان القول الرَّاجِح من بين الأقوال الواردة في المسألة الأصوليّة، وكثيراً ما كانوا يستهدفون من وراء ذلك التّنوع في الأسلوب واختيار الكلمات هدفاً علمياً نزيهاً ودقيقاً وأميناً في الوقت نفسه، وها هنا الإشارة إلى بعض تلك العبارات مع بيان ما وقفنا عليه من نكتٍ ودقائق أسلوبية ومنهجية:

١ - الصّواب: قد يستعمل الأصوليّ لترجيح قولٍ من الأقوال مصطلح الصّواب، وذلك بهدف الإشارة تلميحاً دون تصريح إلى خطأ القول المقابل، مراعيّاً في ذلك المعنى اللغوي للمصطلح، لأنّ الصّواب في اللغة بمعنى السّداد وهو ضد الخطأ، واصطلاحاً عبارة عن الأمر الثّابت الذي لا يسوغ إنكاره، وهو ما يستعمل في المجتهديات<sup>(١)</sup>.

٢ - الصّحيح والأصح: عبّر بعض الأصوليين بالصّحيح أو بالأصحّ عن ما ارتآه راجحاً، وأراد بإطلاقه المصطلح الأول (الصّحيح) إرسال رسالة تلميحية إلى القارئ بأنّ مقابل هذا الرأي هو الخطأ، كما أراد بالمصطلح الثاني (الأصحّ) إخطاره أنّ القول المقابل لهذا القول الرَّاجِح صحيح، والقول به جائز، لكن دون القول بالأصحّ، فإنّه أقوى

(١) التعريفات، ص ٧٧.



منه، ولا ينبغي أن يشدَّ التَّكْيِير على من أخذ بالقول المقابل لهذا الأصح، وغاية ما في صنعه أنه تَرَكَ الأولى والأفضل لا غير، ولا يخفى ما في هذا التدبير من إنصافٍ ومرونةٍ علميةٍ.

٣ - المختار: قد يقول الأصولي في ترجيح القول: والمختار، للدلالة على أنَّ ذلك القول هو المصقَّى والخالص من كلِّ كدرٍ مسِّ الأقاويل الأخرى.

٤ - الحق: كما أنَّ آخرين منهم يعبرون عن الرَّاجح بالحق، واستخدام هذا المصطلح يترك أثراً سلبياً في النفوس، ويوحي ببطلان الأقوال الأخرى الاجتهادية، أضف إلى ذلك حقيقةً أخرى، وهي أنَّ الأمور الاجتهادية لا يستعمل فيها الحقُّ والباطل، وإنما الحقُّ والباطل مختصَّان بالمسائل العقدية، لذلك نقترح استبدال الصَّواب بالحق، فصواب قولٍ من بين عدَّة أقوال يوحي بخطأ ما عداه.

٥ - عندي: قد يصرِّح الأصولي بتعبير «عندي» لإبراز شخصيته الأصولية، وقوة تمكنه في ترجيح الأقوال، وهذه الصَّيغة تنبئ عن أنَّ قائله عدَّ نفسه من أولئك الذين لهم كلام مسموع، ووزن علميٍّ ثقيل، كما قد يفهم منه أنه هو المتفرد بهذا الرأي دون غيره من الأصوليين.

٦ - الأكثر: ويراد بهذا المصطلح أنَّ أكثر الأصوليين على هذا الرأي، وفي هذا تلميح إلى أنَّ لعدد القائلين بقول من الأقوال أثراً في ترجيح ذلك القول على سائر الأقوال الأخرى.

٧ - قال... وقيل: اعتمد القدامى من غير استثناء على الهيئة المركبة من (قال... وقيل) لترجيح القول، فيوردون الرَّاجح تحت عبارة «قال»، ويوردون القول المرجوح تحت عبارة «قيل»، وهي من صيغ التَّمْرِيض والتَّضْعِيف.

٨ - الافتتاح والتَّصْدِير: من الأساليب المعنوية التي يفهم منها ترجيح رأي

من الآراء افتتاح المسألة الأصولية به وإيراده في مقدمة تلك الآراء، كما هو منهج ابن قدامة في كتابه «روضة الناظر وجنة المناظر». وهناك صيغ وعبارات أخرى قليلة الاستعمال مثل: المذهب، والأشبه، والرأي، والأكثر، وما سواها.

وما تقدم من الدقائق العلمية في التعبير عن القول الرّاجح لا نكاد نتلمسه في الكتب الأصولية المعاصرة.

حقيق بالذكر أنّ ما سبق الحديث عنه من الأساليب في بيان القول الرّاجح لا يدلّ بالضرورة على أنّ الأصوليين كلّهم كانوا يرجّحون بين الأقوال العدة في القضية الأصولية دوماً، بل كان هناك حالات غير قليلة تركوا فيها البوح بالقول الرّاجح، وذلك إمّا لترددهم في اختياره، وترك ذلك إلى وقت آخر، أو تركه إلى من يأتي بعدهم من الأصوليين، أو أنّ المسألة ليست من المسائل المهمة ولا ذات أثر بالغ في الدّرس الفقهيّ والأصوليّ، أو لغير ذلك.





المحور الثامن:

## صدور الكتب القديمة من جماعة علميَّة

إنَّ الكتابات القديمة في الأصول كانت إلى درجة كبيرة صادرة من جماعة علميَّة ذات وعي مشترك، بحيث إن الاختلافات الجوهرية بين المؤلفات الأصوليَّة القديمة ذات الاتجاه الواحد تكاد تكون ضامرة تماماً.

أمَّا الكتابات الحديثة فقد كانت في بدايتها تعتمد إلى اختصار الكتابات القديمة وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع إدراك جيل العصر وحاجاتهم العلميَّة والقانونيَّة، وهذا ما جعلها متقاربة المنحى والأصول، غير أنها أخيراً تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى جديدة حيث ينفرد كثير من الكُتَّاب في الأصول بأسلوبه الخاص ووعيه الفردي ويكاد يتلاشى الهم الجماعي في هذه الكتابات والمؤلَّفات، ومن هاهنا لا تتراكم الإضافات العلميَّة ولا تنبأها الجماعة.



## بعض المآخذ في الدراسات القديمة

إنّ الدراسات الأصوليّة القديمة بما أنها كانت تعنى بتقييد الوعي الجمعي للأمة فيما هو من شأنها عموماً فإنّنا نجد فيها نزوعاً قوياً إلى استقصاء جميع الآراء الواردة في الموضوع مع بيان مستمسكها ودليلها، لكن الدراسات الحديثة لا يهتمها من الآراء إلا أبرزها وما يسود السّاحة أو ما يحلو للباحث الإشادة به وإحيائه وبعث الرّوح فيه.

غير أنّ مزية أخرى قد تكون أضيفت إلى الدراسات الحديثة وهي كونها تعي بعض المآخذ التي يؤاخذها بعض على هذا العلم، نتيجة انصباب جهود المستشرقين في دراسة هذا العلم وانتقادهم له أو تقديم تفسيرهم الخاص له، لذا سارعت الدراسات الحديثة إلى تصحيح مسار البحث في بعض القضايا بما ينفي عنها التهم والجدال والمماراة.







## المحور العاشر:

## الدراسات الأصولية القديمة والظروف التي عاشتها

تأثرت الدراسات الأصولية القديمة بالظروف التي كان يعيشها القدامى من معالجة الفقه والفتاوى للقضايا التي تستجد، الأمر الذي أدى بهم إلى توسيع البحث في مجالات القياس والعلة والاستصحاب وغير ذلك نظراً لأهمية هذه الأمور فيما يخص زمانهم. وكذلك تأثرت دراسات المحدثين بالظروف التي يعيشونها، ألا وهي ظروف التعامل مع القانون، وظهر أثر ذلك جلياً في اهتمام المحدثين بشكل كبير ومتزايد بمباحث الدلالات حيث كُتب فيها حجم كبير وكم هائل، نظراً لأن المعاصرين كانوا يتعاملون مع واقع لم تعد الشريعة فيه صاحبة الكلمة القانونية، وأصبح القانون يفرض سلطانه على النفوس والواقع، فوجد المعاصرون في مبحث الدلالات وتفسير النصوص ملاذاً لهم لإيجاد نوع من المنافذ للإطلال على ثقافة العصر وسلطان نظامه. ولهذا نجد ضرب الأمثلة القانونية تدخل هذا المجال بشكل واسع دون المسائل الأخرى التي كانت يوماً من الأيام ذات شأن عظيم في الدراسات الأصولية.



## الشمول والتفصيل

تتسم الدراسات الأصولية الحديثة بأنها غير شاملة ومفصلة، فهي إذا كانت شاملة لم تكن مفصلة، وإذا كانت مفصلة لم تكن شاملة. أما الدراسات القديمة فعلى الأكثر شاملة وإن كانت تختلف نسبة التفصيل فيها.





## المحور الثاني عشر:

### الحسم والتركيز

كانت الدراسات الأصولية حاسمة ومركزة، أمّا الدراسات الحديثة فيكاد يدخلها كثير من المجاملات العلمية، وكثيراً ما لا يحسم الباحث رأيه، وإذا مال إلى رأي لم يؤكد تبنيّه له بالحجج والبراهين، وإنما يراهن فيها على قسط وافر من المجاملات العلمية والقفز على المقدمات واللعب بالمصطلحات.



## أصول الفقه والقواعد الفقهية

كان علم الأصول متميزاً عن علم القواعد الفقهية، أمّا الكتب والدراسات الأصولية الحديثة فلا تكاد تجد فيها من الأصول إلاّ العناوين، أمّا جوهرها ومادتها فمن القواعد الفقهية.





## المحور الرابع عشر:

### الكتابة بلغة واحدة

ظهور كتابات أصولية بلغات أجنبية عديدة، بينما كانت الكتابات الأصولية القديمة باللغة العربية، وهذا يجعل علم الأصول في متناول فئات واسعة.



## وعورة الألفاظ والعبارات

وعورة الألفاظ والعبارات في الكتابات الأصولية القديمة جعلت الأصول فن خاصّة الخاصّة، فكانت المباحث الدلالية بصورة عامة في العصور الأولى ملكة لسانية حتّى أصبحت صناعةً لا تنال إلّا بالتّعليم والدّراسة، وأصبح التّعقيد في علم الأصول ميداناً للمسابقة والمباراة، كأثّه وضع للسّباق العلمي، لا ليكون قواعد للاجتهاد يستعين بها المجتهد أو الفقيه أو القاضي في فقه أحكام الدّين، وفي التّفريق بين ما يوهّم التّضارب في أحكامه، ولا يخفى أنّ لكلّ مؤلّف رغباته الخاصّة في التّأليف، فكان بعضهم يبتغون إشباع رغباتهم الشّخصية من خلال الإسهام في تأليف كتاب أصوليّ يذاع به صيته، ويثبت للآخرين تضلعه في ممارسة هذا العلم، وشحذ خاطره للإبداع والابتكار كي يكتب من عداد الأصوليين. كما أنّ بعضهم كانوا يؤلفون كتباً أصوليّة معقدة في المبنى والمعنى للرّد على من توهم أنّ المذهب الفلاني لا يملك كتاباً صعب التّأليف وشاقّ المنال، كتأليف ابن السّبكي «جمع الجوامع» حتّى لا يقال إنّ مذهب الشّافعي ليس له كتاب صعب ككتاب «مختصر المنتهى» لابن الحاجب المالكي، وككتاب «التّحرير» لابن الهمام الحنفي.

وفي جانب آخر فإنّ تسهيل العبارات وتبسيط الاصطلاحات والمفاهيم في الكتابات الحديثة جعل من الأصول علماً مرغوباً فيه من كافة الشّرائح المسلمة.



## مسائل أصولية وعصر التدوين

ثمّة مباحث من هذا العلم كانت متصلة بمرحلة ما قبل تدوين السّنة النبويّة، وقد تكلم عليها المعاصرون وأوردوها في كتبهم، فعلى سبيل المثال قضية البحث عن المخصّص قبل العمل بالعام.

فعبارات: ما من عام في حكم شرعي إلا وهو مخصص، كلّ عام يحتمل التّخصيص، ما من عموم إلا وقد دخله التّخصيص، وغيرها، إذا كانت صحيحة قبل مرحلة تدوين الشريعة جميعها ووصول الدليل إلى المكلفين، فإنها وبعد مرحلة التدوين تفقد كثيراً من مصداقيتها، فقد أصبح أهل العلم على دراية بالعام الذي له مخصّص، والذي لم يقبل التّخصيص ولن يقبله، فانقلب الاحتمال إلى اليقين الذي يردّ كلّ احتمال، وعليه فإذا كان الخلاف جارياً في دلالة العام قبل التّخصيص، وكان الوفاق في ظنية دلالة العام على بقية الأفراد بعد التّخصيص، فينبغي أن يعاد النّظر في هاتين المسألتين، ولا يحكى ما حكاه الأوائل لظروف تشريعية بائدة كانت قائمة وتستدعي مثل ذلك التععيد الأصولي، يتوجب على المنظّر الأصولي أن يقول بقطعية دلالة العام في الحالتين.



## الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يوصي الباحث المهتمين بالدراسات الأصولية المعاصرة بوضع هذه النقاط موضع اعتبار:

١ - ينبغي إبراز مفردات أصولية لم تكن تحتل الصدارة من قبل في العصور الغابرة، ولكن دراستها في عصرنا الحاضر لها من الأهمية بمكان، لما استجد من أفكار في ساحة الفكر الغربي ونظريات غريبة لها منظورها في التعامل مع النصوص بصورة عامة، وبدأت أقلام إسلامية عن غفلة تدعو إلى إسقاط تلك النظريات من غير تهذيب وتشذيب وغربلة في التفسير الإسلامي للنص الشرعي، وبالتالي تفرغ النص الشرعي من المعاني القيمة التي تحملها، وإغفال البعد المصدري للنص، وهذا بعينه يولد الخطورة، فعلى سبيل المثال ينبغي إعادة قراءتنا لمفردات النص الشرعي والبيئة التشريعية الأولى، وإلى أي مدى ينبغي الاعتماد على ما كان شائعاً من حيث اللغة والعادات... في العصر الأول.

٢ - يتعين تقوية وشائج القربى بين طلبة الدراسات العليا والكتب القديمة والنظريات التفسيرية، وتوجيه الأبحاث الأصولية لدراسة النظريات الغربية في التفسير والدلالات دراسة مقارنة، وأن لا يكتفى بالمفردات الأصولية من داخل البيت الإسلامي وفي حدود المعارف الإسلامية.

٣ - من الضروري محاولة توظيف المنهج الأصولي في العلوم الإنسانية بمختلف تخصصاتها، وكذلك العكس حتى يتم التكامل بين العلمين الإسلامي والإنساني، لأنَّ القاسم المشترك بين الجميع هو دراسة ما يصدر من المكلفين من التصرفات وما يحيط بهم من الوقائع.





٤ - لا بدّ من التّركيز على درس المقاصد وتوظيف مقاصد التّشريع في المباحث ذات الصّلة بفهم الأحكام وتنزيلها على المكلفين.



## ثبت المصادر والمراجع

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، ١٤٠٥هـ، الإحكام في أصول الأحكام - بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، تحقيق: جماعة من العلماء، الإبهاج في شرح المنهاج، ط ١ - بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب، جمع الجوامع بشرح المحلي، مطبعة مصر.
- ابن السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، تحقيق: سعيد بن علي الحميري، منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، ط ١ - بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، تقديم وتوضيح: شعبان محمد إسماعيل، روضة الناظر وجنة المناظر، ط ١ - بيروت: مؤسسة الريان.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبدالله، ١٣٥١هـ، التحرير في أصول الفقه بشرح التيسير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ابن الوزير، أحمد بن محمد، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، المصنف في أصول الفقه، ط ١ - بيروت: دار الفكر المعاصر.
- أبو الحسين، محمد بن علي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، تقديم الشيخ: خليل الميس، المعتمد في أصول الفقه، ط ١ - بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو زهرة، محمد، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، أصول الفقه - القاهرة: دار الفكر العربي.
- آل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبدالسلام بن عبدالله، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المسودة في أصول الفقه - بيروت: دار الكتاب العربي.
- إمام الحرمين، عبدالملك بن عبدالله، ١٣٩٩هـ، تحقيق: عبد العظيم الديب. البرهان في أصول الفقه، ط ١، دار الوفاء.



- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة.
- حسن باشا زاده، شرح على الكليني، سنده.
- الحكيم محمد تقي، الأصول العامة للفقهاء المقارن: مدخل إلى دراسة الفقه المقارن، دار الأندلس.
- حمادي، إدريس، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، الخطاب الشرعي وطرق استثماره، ط ١ - بيروت: المركز الثقافي العربي.
- الخضري، محمد، أصول الفقه - بيروت: دار الفكر العربي.
- الزحيلي، وهبة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، أصول الفقه الإسلامي، ط ١ - دمشق: دار الفكر.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر، البحر المحيط، ط ١، دار الكتبي.
- الزلمي، مصطفى إبراهيم، ١٩٦٨م، الصلة بين علم المنطق والقانون - بغداد: مطبعة شفيق.
- الزلمي، مصطفى إبراهيم، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد، ط ١ - صنعاء: مركز عبادي.
- زيدان، عبدالكريم، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، الوجيز في أصول الفقه، ط ٤ - بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السمرقندي، علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، تحقيق: محمد زكي عبدالله، ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، ط ١ - الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، تخريج عبدالسلام عبد الشافي، الموافقات في أصول الشريعة - بيروت: دار الكتب العلمية.
- شلبي، محمد مصطفى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، أصول الفقه الإسلامي - بيروت: دار النهضة العربية.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، تحقيق: عبدالمجيد تركي، شرح اللمع - بيروت: دار الغرب الإسلامي.



- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، تصحيح: محمد عبدالسلام عبد الشافي، المستصفى من علم الأصول - بيروت: دار الكتب العلمية.
- القاضي عبدالجبار المعتزلي، ١٩٥٨م، المغني في أبواب العدل والتوحيد والشرعيات - بيروت: دار الكتب.
- محمد الخضري بك، ١٣٨٩هـ/١٩٨١م، أصول الفقه، ط٧، دار الفكر.
- محيي الدين عبدالحميد، ١٩٥٨م، رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ط٧، دار الغرب.
- النملة، عبدالكريم بن علي، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، ط١ - الرياض: مكتبة الرشد.
- هيتو، محمد حسن، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الوجيز في أصول الفقه، ط٣ - بيروت: مؤسسة الرسالة.

